PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Shorouq**
DATE:	**26-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**280,000**
TITLE:	**Petroleum material subsidy costs fall 42% during H1 of the FY**
PAGE:	**09**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Ahmed Ismail**

فاتورة دعم المواد البترولية تنخفض ٤٢٪ خلال النصف الأول من العام المالى

■ ٢٦ مليار جنيه قيمة الدعم بفضل انخفاض أسعار النفط عالميًا

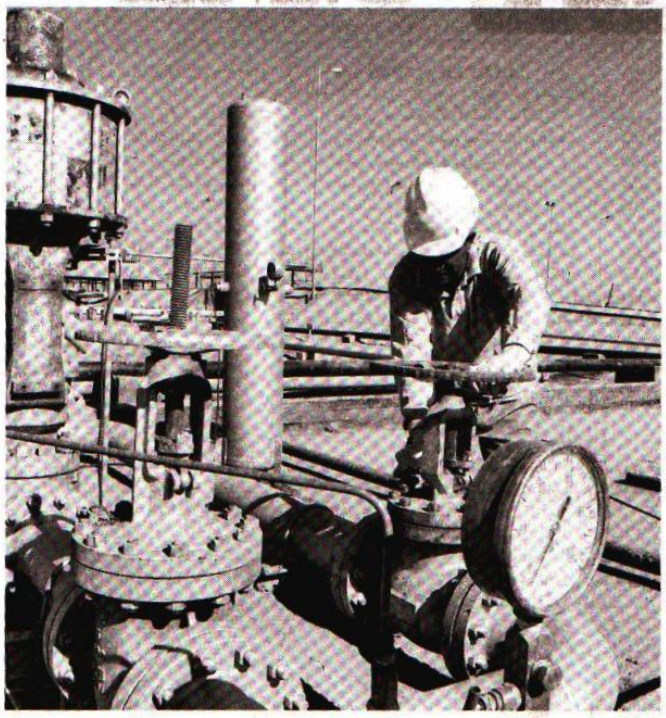

تراجع أسعار النفط العالمية يساهم فى خفض تكلفة الدعم

كتب ـ أحمد إسماعيل:

انخفضت فاتورة دعم المواد البترولية بنهاية النصف الأول من العام المالى الحالى، بنسبة ٤٢.٢٪ لتصل إلى ٢٦ مليار جنيه، مقابل ٤٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى الماضى، وفقا لمصدر مسئول فى الهيئة العامة البترول.

«هبوط أسعار النفط العالمية خلال الفترة الماضية ساهم فى تراجع كبير بفاتورة دعم المواد البترولية خلال النصف الأول من العام المالى الحالى»، تبعا للمصدر، الذى طلب عدم نشر اسمه، مشيرا إلى أنه من المتوقع أن تنخفض فاتورة دعم المواد البترولية بنهاية العام المالى الحالى لتتراوح ما بين ٥٣ و٥٥ مليار جنيه.

وخسرت عقود خام برنت القياسى أكثر من ٧٠٪ من قيمتها منذ منتصف ٢٠١٤، ثم انخفضت انخفاضات متتالية كبيرة، حتى وصل سعر برميل خام برنت إلى أقل من ٣٠ دولارا للبرميل خلال الشهر الماضى.

وقدرت الحكومة فى موازنتها، متوسط سعر برميل البترول عالميا خلال العام المالى الحالى، بنحو ٧٠ دولارا للبرميل، كما قدرت فاتورة دعم المواد البترولية بنحو ٦١.٣ مليار جنيه.

وبلغ دعم المواد البترولية فى مصر فى الربع الأول من السنة المالية المنتهى فى سبتمبر الماضى ما يزيد على ١٣ مليار جنيه، فيما بلغت فاتورة دعم المواد البترولية خلال العام المالى المنتهى ٢٠١٥/٢٠١٤، نحو ٧١,٥ مليار جنيه، مقابل ١٢٦,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤.

وبحسب المصدر، فإن الهيئة ضخت نحو ١٢.٢٩٠ مليون طن من المواد البترولية، تشمل البنزين والسولار والمازوت والبوتاجاز.

وتقدر الاحتياجات الشهرية للسوق المحلية من السولار بـ٥٠٠ ألف طن، والبوتاجاز ٣٠٠ ألف طن والبنزين ١٥٠ ألف طن، بخلاف ٥٠٠ ألف طن مازوت، وفقا لبيانات هيئة البترول.

ويبلغ الاستهلاك المحلى من البنزين ٦,١ مليون طن سنويا، ويستحوذ بنزين ٨٠ على ما يقرب من نصفه بإجمالى ٢,٧ مليون طن، يليه بنزين ٩٢ بنحو ٢,٥ مليون طن، وبنزين ٩٥ نحو ٤٠٠ ألف طن، وفقا لتقديرات موازنة العام المالى الماضى.

وكان طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، قد صرح فى وقت سابق من الشهر الماضى، بأن فاتورة الواردات المصرية من المواد البترولية انخفضت إلى ٤٠٠ مليون دولار شهريا من ٦٥٠ مليون دولار أى بنحو ٣٨,٥٪ شهريا مع تراجع أسعار النفط العالمية.

وتسعى الحكومة إلى تحرير أسعار المواد البترولية خلال خمس سنوات، حيث رفعت أسعار الوقود خلال بداية شهر يوليو من العام قبل الماضى، بقيم تتراوح ما بين ٧٠ قرشا و٧٥ قرشا، وزاد سعر لتر بنزين ٨٠ بنحو ٧٠ قرشا ليصل إلى ١,٦٠ جنيه للتر، كما زاد سعر لتر السولار بنفس القيمة ليصل إلى ١,٨٠ قرش للتر، فى حين ارتفع سعر لتر بنزين ٩٢ بقيمة ٧٥ قرشا ليصل إلى ٢,٦٠ قرش.